المجلة السعودية للدراسات التربوية
والنفسية
الإصدار الرابع عشر
المجلد (٥) العدد (٣)
(١-١٨) ٢٠٢٤

الانحرافات التركيبية في اللغة العربية: دراسة في التنوع والتحولات

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. سلمى محمد المطيري

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع الانحرافات التركيبية في اللغة العربية، وهي الظواهر التي تنحرف فيها الجمل عن البنية النحوية التقليدية المقررة، من خلال التلاعب بالترتيب أو إحداث تغييرات في العلاقات النحوية بين الأجزاء المختلفة للجملة. يسعى البحث إلى دراسة الانحرافات التركيبية في النصوص العربية سواء كانت فصحى أو عامية، مع التركيز على تأثير هذه الانحرافات في المعنى والأسلوب البلاغي. كما يناقش البحث دور الانحرافات في الشعر العربي والنثر الأدبي، حيث تُستخدم لتجميل اللغة وإبراز معاني غير مباشرة. ومن خلال تحليل الظواهر التركيبية المختلفة، يظهر تأثير الانحرافات على تطور اللغة العربية، خاصة في اللهجات المعاصرة وفي النصوص الأدبية الحديثة. ويُختتم البحث بالتأكيد على أهمية فهم هذه الانحرافات كجزء من التنوع اللغوي الطبيعي، مع الإشارة إلى التحديات المنهجية التي تواجه دراستها.

الكلمات المفتاحية: الانحرافات التركيبية، النحو العربي، التقديم والتأخير، التلاعب النحو.

Abstract

This research explores syntactic deviations in the Arabic language, which are phenomena where sentences deviate from the traditional grammatical structure through alterations in word order or changes in the syntactic relationships between sentence components. The study aims

to analyze syntactic deviations in both Modern Standard Arabic and colloquial Arabic texts, with a focus on their impact on meaning and stylistic elements.

The research also examines the role of deviations in Arabic poetry and prose, where they are used to embellish the language and convey indirect meanings. Through analyzing various syntactic phenomena, the study highlights the influence of these deviations on the evolution of the Arabic language, particularly in contemporary dialects and modern literary texts. The research concludes by emphasizing the importance of understanding these deviations as a natural part of linguistic diversity, while acknowledging the methodological challenges in studying them.

Keywords: The deviation of the Kebian ter, the Arabic grammar, the submission and delay, the grammar manipulation.

*** مقدمة**

اللغة العربية، بما لها من قواعد نحوية وصرفية راسخة، تعد واحدة من أرقى اللغات التي تمتاز بتركيبها المعقد والمتنوع، وقدرتها الفائقة على التعبير والتأثير. تعتمد اللغة العربية في تركيب جملها على قواعد صارمة تحدد كيفية توظيف الكلمات لتكوين جمل صحيحة من الناحية النحوية. إلا أن هذه القواعد لا تعمل في بيئة ثابتة، بل تتعرض للتغييرات والاختلافات التي تطرأ على استخدامها في السياقات المختلفة. ومن بين هذه التغييرات تأتي ''الانحرافات التركيبية'' كظاهرة لغوية تثير اهتمام الدارسين والمختصين في اللغويات والنحو.

تتمثل الانحرافات التركيبية في الخروج عن البنية التركيبية المعتادة للجمل، سواء كان ذلك نتيجة لتغيير ترتيب الكلمات، أو التلاعب في الأركان النحوية الأساسية للجملة مثل الفاعل والمفعول به والخبر والمبتدأ. هذه الانحرافات ليست بالضرورة أخطاء لغوية، بل هي حالات تحيد عن القواعد التقليدية بهدف تحقيق أغراض بلاغية أو دلالية، مثل الإشارة إلى التوكيد أو الاستفهام أو الترجي.

تظهر الانحرافات التركيبية في مختلف أنواع النصوص العربية، سواء كانت نصوصًا أدبية أو خطابية أو حتى محكية. في الشعر العربي، على سبيل المثال، يُعد التلاعب بالبنية التركيبية جزءًا من الإبداع اللغوي الذي يتيح للشاعر التعبير عن مشاعره وأفكاره بأسلوب فني مميز. أما في الخطابات السياسية أو الإعلامية، فقد تستخدم هذه الانحرافات لتحقيق تأثيرات نفسية على المتلقي، من خلال صياغة الجمل بطريقة غير تقليدية توحي بالاستفهام أو التأكيد.

تتنوع الأسباب التي تقف وراء هذه الانحرافات التركيبية، فقد تكون مرتبطة بتغيرات اجتماعية وثقافية، حيث تؤثر وسائل الإعلام والتعليم في أسلوب التواصل اليومي. كما قد تكون نتيجة لتطورات لغوية داخلية، تفرضها طبيعة اللغة نفسها التي لا تتوقف عن التغير والتحول. على الرغم من أن هذه الانحرافات قد تُنظر إليها في بعض الأحيان كظاهرة خارجة عن المألوف، فإنها تعد من الظواهر الغنية التي تمنح اللغة العربية مرونة واستجابة لمتطلبات العصر.

إن دراسة الانحرافات التركيبية في اللغة العربية تفتح آفاقًا لفهم أعمق للبنية اللغوية وكيفية تأثيرها على المعنى والدلالة في مختلف السياقات. وقد يؤدي هذا الفهم إلى تطوير أطر نظرية تُساعد في تفسير التغيرات اللغوية المستمرة، وكذلك الإلمام بكيفية استجابة اللغة العربية للاحتياجات التعبيرية المختلفة، مما يسهم في تعزيز القدرة على التواصل الفعّال في المجتمع.

*** أسباب اختيار الموضوع**

١- أهمية اللغة العربية وتعقيداتها التركيبية

٢- الظواهر اللغوية في تطور اللغة

٣- الاهتمام الأدبي والشعري

٤- الأساليب الحديثة في تعليم اللغة العربية

٥- تأثير الانحرافات التركيبية على المعنى والدلالة

٦- الدور في تحليل النصوص الحديثة

*** أهداف البحث**

١- تحليل الظاهرة التركيبية في اللغة العربية.

٢- دراسة أسباب الانحرافات التركيبية.

٣- دور الانحراف التركيبي في النصوص الأدبية.

٤- التمييز بين الأنواع المختلفة للانحراف التركيبي.

٥- تعزيز الفهم اللغوي للنحو العربي.

٦- استكشاف العلاقة بين النحو والبلاغة.

*** مشكلة البحث**

١- التحديات في تحديد المعايير النحوية.

٢- الخلط بين القواعد النحوية والابتكار اللغوي.

٣- عدم وضوح التأثيرات الدلالية للانحراف التركيبي.

٤- قصور الدراسات السابقة.

٥- دور الانحراف التركيبي في الأنماط الحديثة للغة.

*** منهج البحث**

المنهج المستخدم هوالمنهج الوصفي التحليلي:-

*** مجال الانحراف التركيبي**

يتضح أن التراث اللغوي لم يغفل عن دراسة النص بوصفه أكبر وحدة لغوية، حيث عمل على تحديد مكوناته واستكشاف العلاقات النحوية والدلالية التي تربط بين عناصره، مما ساهم في فهم أوجه الانحراف التركيبي فيه. لذا، لا ينحصر مجال الانحراف التركيبي ضمن حدود الجملة فقط كأكبر وحدة نحوية، بل يمتد ليشمل النص أيضاً.

(عبد القاهر الجرجاني ، ١٩٩٢، ٤)

ومع ذلك، اعتمد البحث الجملة كوحدة جزئية للانحراف التركيبي في اللغة العربية، وذلك لأسباب نظرية. فتناول النص بشكل كامل يتطلب الاعتماد على نصوص أدبية نثرية أو شعرية، وهو أمر لا يتماشى مع منهج الأطروحة. لهذا، ركز البحث على الجملة بوصفها شبكة من العلاقات المتداخلة، تقدم معلومات نحوية ودلالية عن بنية اللغة العربية ضمن سياق لغوي معين ومقام تواصلي بين متحدث ومستمع.

(عبد القاهر الجرجاني ، ١٩٩٢، ٤٠٥)

وتعتبر الجملة وحدة فكرية وتحليلية، تظهر قوة النظام النحوي العربي، سواء في جوانبه الأساسية أو الفرعية، وأيضاً فيما هو شائع أو استثنائي وتظهر أوجه الانحراف التركيبي في التراكيب العربية بناءً على عوامل دلالية معينة.

ويشير أحد الباحثين المعاصرين إلى أن "العلاقات التركيبية بين كلمات الجمل في العربية تُصوَّر برسومات شكلية تعبّر عن نفسها بطرق متعددة وتسمح اللغة ببعض التراكيب المرنة التي تتجاوز هذه القيود التركيبية، بما يخدم المعنى ويوظفه في ذات الوقت"

(د. محمود عبد السلام شرف الدين ،٢٠١٧، ص ١٣)

إذا كانت الكلمة هي المجال الأساسي للانحراف الصوتي، فما هو المجال المخصص للانحراف التركيبي في اللغة العربية؟ هل ينحصر ضمن حدود الجملة فقط، أم يمتد ليشمل النص بأكمله؟ هذا التساؤل يتم التطرق إليه في الصفحات

القادمة. تتعلق المصطلحات اللغوية ''التركيب''، ''الجملة''، و''النص'' بموضوع الانحراف التركيبي بشكل وثيق. فالتركيب (structure) يُعرف بأنه ''نظام مترابط من العناصر، يكتسب فيه كل عنصر معناه من علاقته بالعناصر الأخرى، بحيث لا يمكن دراسة أي عنصر بمعزل عن الباقي''.

(د. محمد علي الخولي ، ١٩٩١ ،ص ٤٤٧،٥٦)

أما الجملة (sentence) فتعني ''الوحدة الكلامية المكتملة من الناحية النحوية، وتتكون من كلمة أو مجموعة كلمات مترابطة نحوياً'' .

(مجدي وهبه ، كامل ياسين ، ١٩٨٤، ص ١٣٧)

في المقابل، يُعرف النص بأنه ''وحدة لغوية شاملة لا تتبع وحدة أكبر منها، وتتألف من عناصر متنوعة تقع من الناحية النحوية على المستوى الأفقي، ومن الناحية الدلالية على المستوى الرأسي. ويتكون المستوى الأفقي من وحدات نصية صغيرة ترتبط بعلاقات تماسك دلالية'' وعليه، يُعد النص أكبر وحدة لغوية، تجمع تركيباً شاملاً يتألف من متواليات من الجمل التي يمكن تقسيمها إلى مكونات أصغر. وترتبط هذه المكونات علاقات نحوية ودلالية متينة تساهم في تحديد أنواع الانحرافات عن الأصل في اللغة، سواء من خلال الحذف أو الإضافة، أو التقديم والتأخير، أو الفصل والالتفات، أو الاعتراض والتغليب، وغيرها.

وتعد نظرية النظم التي طرحها عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز من أبرز الدراسات المنهجية في التراث العربي المتعلقة بالدراسات النصية.

(د. سعيد البحيري ، ص ١١٩)

أوضح عبد القاهر الجرجاني مفهوم النظم بقوله: ''معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض... فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له'' ويضيف في موضع آخر: ''... لا يصح للنظم سوى توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم''

(عبد القاهر الجرجاني ، ١٠٢٤، ٤)

يتضح أن التراث اللغوي لم يغفل عن دراسة النص بوصفه أكبر وحدة لغوية، حيث عمل على تحديد مكوناته واستكشاف العلاقات النحوية والدلالية التي تربط بين عناصره، مما ساهم في فهم أوجه الانحراف التركيبي فيه. لذا، لا ينحصر مجال الانحراف التركيبي ضمن حدود الجملة فقط كأكبر وحدة نحوية، بل يمتد ليشمل النص أيضاً.

(عبد القاهر الجرجاني ،١٩٩٢، ٤٠)

ومع ذلك، اعتمد البحث الجملة كوحدة جزئية للانحراف التركيبي في اللغة العربية، وذلك لأسباب نظرية. فتناول النص بشكل كامل يتطلب الاعتماد على نصوص أدبية نثرية أو شعرية، وهو أمر لا يتماشى مع منهج الأطروحة. لهذا، ركز البحث على الجملة بوصفها شبكة من العلاقات المتداخلة، تقدم معلومات نحوية ودلالية عن بنية اللغة العربية ضمن سياق لغوي معين ومقام تواصلي بين متحدث ومستمع. وتعتبر الجملة وحدة فكرية وتحليلية، تظهر قوة النظام النحوي العربي، سواء في جوانبه الأساسية أو الفرعية، وأيضاً فيما هو شائع أو استثنائي.

(المنصف عاشور ، د. حماسة ، د. تمام حسان ، ص (٨-٩-٨٠-٨٥))

وتظهر أوجه الانحراف التركيبي في التراكيب العربية بناءً على عوامل دلالية معينة. ويشير أحد الباحثين المعاصرين إلى أن ''العلاقات التركيبية بين كلمات الجمل في العربية تُصوَّر برسومات شكلية تعبّر عن نفسها بطرق متعددة... وتسمح اللغة ببعض التراكيب المرنة التي تتجاوز هذه القيود التركيبية، بما يخدم المعنى ويوظفه في ذات الوقت'' .

(د. محمود عبد السلام شرف الدين ، ١٩٧٧، ١٣)

عند وضع القواعد للغة، أدرك القدماء أن الجملة تعتمد على عدة عناصر أساسية كالتعبير الصريح، والربط، والتماسك، بالإضافة إلى الرتبة النحوية والعامل. ومع ذلك، لاحظوا أن الجمل قد لا تتبع دائمًا نمطًا تركيبيًا ثابتًا، مما دفعهم لاقتراح نموذج قياسي يمكن أن يخرج عنه التركيب من خلال عمليات مثل الإضافة، أو الحذف، أو الإضمار، أو الاستتار، أو التقديم والتأخير، وكذلك التوسع في الإعراب أو الفصل والتضمين.

(د. تمام حسان ،١٩٨٧ ، ص١٢٣:١٦٤)

كانت هذه الانحرافات التركيبية محور اهتمامهم في دراساتهم اللغوية والبلاغية، وتناولوها وفق ثلاث فرضيات رئيسية:-

*** فرضية التقسيم الثلاثي: الكلام – الكلم – الكلمة.**

في هذا السياق، يقول ابن مالك في ألفيته:-

(أبو بكر عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل : ١/١٥)

''كلامنا لفظ مفيد كاستقم، واسم وفعل ثم حرف الكلم، واحده كلمة، والقول عم، وكلمة بها كلام قد يؤم.''

وقد جمع ابن مالك بين المصطلحات الثلاثة — الكلام، الكلم، الكلمة — لبيان ترابطها وأهميتها. وقد أثار هذا التصنيف نقاشًا واسعًا، باستثناء مصطلح ''الكلم'' الذي كان أقل تداولًا في التراث اللغوي. وقد وضحه ابن عقيل في شرحه للألفية بقوله: ''ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إن قام زيد'' .

(أبو بكر عبدالله بن عبد الرحمن عقيل :١٣/١)

وأكمل السيوطي قائلاً: ''وإن لم يفد'' (مشيرًا إلى الفرق بين ''الكلم'' و''الكلام''، حيث يعتبر ''الكلم'' أضيق من ''الكلام'' في بعض النواحي لأنه يتطلب تركيبًا من ثلاث كلمات على الأقل، وأوسع في نواحٍ أخرى لعدم اشتراط الفائدة.

(العلامة السيوطي : ٣٥/١)

نال مصطلح ''الكلمة'' اهتماماً واسعاً من قِبَل القدماء، حيث لم يقتصروا على تعريفه فحسب، بل قاموا بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام أساسية: الاسم، والفعل، والحرف، وجعلوا هذا التقسيم أساساً لمعظم دراساتهم النحوية. وقد وضح الزمخشري هذا المعنى قائلاً: ''الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف'' ، حيث خصص لكل نوع قسماً خاصاً في كتابه المفصل، وبدأ كل قسم بتعريفه وتوضيحه.

(أبو الحسن علي بن يعيش ، ١٩٨٠، :٧٠/١)

هذا التقسيم لاقى قبولاً واسعاً لدى النحاة، ولم يكن حوله خلاف يُذكر، إلا أن بعض العلماء، مثل ابن مالك، ركزوا على ''الكلام'' في ألفيته، بينما خصّ سيبويه ''الكلم'' بالاهتمام في كتابه .

(الكتاب : ١٢/١)

في العصر الحديث، ظهر نقد لتقسيم القدماء، وبرزت تقسيمات جديدة قدمها باحثون مثل د. إبراهيم أنيس، د. مهدي المخزومي، ود. تمام حسان .

(مجموعة من الباحثين ، ص ١٨)

أما ''الكلام'' فقد أثار نقاشاً واسعاً بين القدماء؛ حيث اختلف تعريفه عند النحويين عن مفهومه لدى اللغويين. ويشير ابن عقيل إلى أن النحويين يقصدون بـــ ''الكلام'' اللفظ الذي يحمل معنى مفيداً، ويقول: ''وإنما قال المصنف 'كلامنا'، ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين، لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسم لكل ما يُتكلم به، سواء أكان مفيداً أم غير مفيد''.

(أبو بكر بن عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل : ١٥/١)

وبذلك نجد اتجاهين في تعريف ‘‘الكلام’’: أحدهما عند النحويين الذين يعرّفونه بأنه ‘‘اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها’’ ، والآخر عند اللغويين، حيث يقول ابن جني: ‘‘أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه’’.

(أبو بكر بن عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل: ١٥٧/١)

وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو : زيد أخوك، وقام محمد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، ... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام".

(أبو الفتح عثمان بن جني ، ١٩٧٥: ١٧/١)

المتأمل لكلا الاتجاهين لا يجد اختلافا بينهما، فكلاهما نص على أنه لفظ مفيد، سواء أكان كلمة واحدة، أم أكثر من كلمة نموذج إيضاحي:

(النحويون) ابن عقيل	(اللغويون) ابن جني
استقم	صه، مه، أف
زيد قائم	زيد أخوك
قام زيد	قام محمد
	في الدار أبوك

الكلام عند النحاة ما تركب من اسمين أو اسم وفعل، حتى وإن صيغا في كلمة واحدة "كاستقم"، ومن ثم فالكلام إما جملة اسمية أو فعلية، يقول ابن عقيل ممثل اتجاه النحويين في تفسير. للكلام :"ولا يتركب الكلام إلا من اسمين فإنه مركب من فعل أمر وفاعل مستتر".

(أبو بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن عقيل : ١٥/١)

كذلك الحال عند اللغويين وممثلهم ابن جني، فالكلام عنده إما جملة اسمية (زيد أخوك، في الدار أبواك) أو فعلية (قام محمد، صه ..) ويؤكد عدم الاختلاف بين الاتجاهين قول ابن جني: "وهو الذي يسميه النحويون الجمل".

(أبو الحسن علي بن يعيش :٢١/١)

ومن منطلق هذا القول نجد من ناحية أخرى اتجاهين مختلفين عند القدماء في دراسة العلاقة بين الكلام والجملة، اتجاه يرى الترادف بينهما، وآخر يقول بعموم الجملة وخصوص الكلام، يمثل الاتجاه الأول كل من ابن جني والزمخشري في مفصله .

أما ‘‘الأداء’’ فهو يُعرّف بأنه ‘‘الطريقة التي يستخدم بها المتحدث كفاءته اللغوية للتواصل في سياق زماني ومكاني محدد وآنية ’’ .

وعلى عكس دي سوسير، الذي حصر الإبداع ضمن حدود الكلام، فإن تشومسكي نقل مفهوم الإبداع إلى الكفاءة اللغوية، حيث جعلها خاضعة لقواعد محكمة، واعتبر دراستها أولوية مقارنةً بالأداء، مع اعترافه بأهمية الأخير في إحداث تغييرات في النظام اللغوي نتيجة الانحرافات المتراكمة عن المعرفة الضمنية للقواعد .

(محمد الداهي ، فردينان دي سوسير ، فرديناند وسيسر ، ص٢٥٣)

وقد انعكست ثنائية دي سوسير بين ''اللغة'' و''الكلام'' في الدراسات اللسانية العربية الحديثة؛ حيث بنى د. تمام حسان نظريته اللسانية العربية على أساس هذه الثنائية في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها .

وهكذا، نجد أن ''اللغة'' في الدراسات اللسانية الحديثة أوسع نطاقاً من ''الكلام''، بينما تُعتبر ''الجملة'' أوسع في التراث اللغوي العربي. من هذا المنطلق، ننتقل إلى الفرضية الثانية التي اعتمدها القدماء في دراسة مظاهر الانحراف التركيبي ضمن مؤلفاتهم، وتركز هذه الفرضية على ''الجملة''.

(د. تمام حسان ، ١٩٧٧، ص٣٧)

*** فرضية الجملة: تعريفها، مكوناتها، أقسامها، ووظائفها**

لم تنل الجملة في التراث اللغوي العربي دراسة مستقلة، بل ارتبطت بدراسة المفردات، فجاء تناولها ضمن أبواب مثل النعت، والحال، والخبر، وظلت أسيرة تلك الأبواب في المدونات النحوية منذ سيبويه (القرن الأول) وحتى ابن هشام الأنصاري (القرن الثامن)، الذي خصص لها باباً مستقلاً في كتابيه مغني اللبيب وشرح مقدمة الإعراب، إدراكاً منه لأهمية الجملة واستقلاليتها في الدراسات النحوية، حيث اعتبرها محوراً رئيسياً لتلك الدراسات.

تناول ابن هشام الجملة من أربعة محاور أساسية: تعريفها، مكوناتها، أقسامها، ووظيفتها.

*** تعريف الجملة**

بدأ ابن هشام دراسته للجملة بتوضيح مفهومها، مميزاً بينها وبين مصطلح ''الكلام''، حيث تداخل المفهومان في دراسات سابقيه ومعاصريه. يقول: ''الكلام هو... والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، مثل: قام زيد، أو المبتدأ والخبر، مثل: زيد قائم، أو ما كان بمنزلة أحدهما، مثل: ضُرِب اللص، وأقائم الزيدان''.

وبهذا حدد ابن هشام مصطلح ''الكلام''، في حين لم يعطِ تعريفاً صريحاً للجملة، مكتفياً ببيان مكوناتها وتمثيلها بأنماط مختلفة ليؤكد شموليتها وخصوصية الكلام. وعليه، لم يكن هدفه تقديم تعريف محدد للجملة، رغم تخصيصه الدراسة لها. من جهته، قدّم السيوطي تعريفاً للجملة في سياق حديثه عن أنواع الخبر، قائلاً: ''الجملة ما تضمن جزأين'' .

(فكري عبد المنعم ، ١٩٧٥، ص١٦)

سبق الجرجاني في تعريف الجملة، إذ عرّفها بأنها ''عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفادت معنى، كقولك: زيد قائم، أو لم تفد إلا بعد مجيء جوابها، كقولك: إن يكرمني، مما يجعل الجملة أعم من الكلام إطلاقاً'' .

(الخطيب الشربيني ،١٩٨٧ ، ص٨٨)

ويؤكد الجرجاني على عمومية الجملة لعدم اختصاصها بالإفادة التامة، متفقاً في ذلك مع ابن هشام. ومن ثم، فالجملة عندهما هي كل ما تحقق فيه الإسناد، سواء أفاد معنىً كاملاً، كالمبتدأ وخبره أو الفعل وفاعله، أو كان ناقصاً كجملة الشرط. وهنا يُطرح تساؤل: هل تفتقر جملة الشرط إلى الإفادة الكاملة؟

يقول ابن جني في شأن ركني الشرط: ''هاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن الأخرى، بل كل واحدة منهما تحتاج إلى أختها، ولذلك تكونان بمثابة ركني الجملة'' .

(الاشباه والنظائر : ٢/١٧١-١٧٣)

ويوضح أن جملة الشرط وجوابها ترتبطان بعلاقة مشابهة لارتباط المسند والمسند إليه، إذ تفتقر كل منهما للأخرى لتحقيق المعنى الكامل، ما يجعل منهما جملة مركبة من جزأين تعتمد الإفادة على كليهما.

فعلى سبيل المثال، حين نقول لطفل: ''إن تأكل طعامك تتم سريعاً''، نجد أننا قدمنا جملة تامة الفائدة مكونة من جزأين مترابطين بشرط:

''إن + تأكل طعامك + تتم سريعاً''.

هذان الجزآن يماثلان المسند والمسند إليه في الجملة البسيطة، أو ما يسميه ابن هشام بالجملة الصغرى. وقد أطلق أحد الباحثين المعاصرين على هذين الجزأين ''تركيبين جمليين'' ، وعرّف ''التركيب الجملي'' بأنه ''ما يُعرف بالجملة الفرعية أو الصغرى''، موضحاً أنه ''كل ما يتضمن ركني الإسناد لكنه لا يحقق الإفادة الكاملة لارتباطه بما يسبقه من ضمائم''.

(عبد الرحمن بن محمد بن عابدين ، ١٩٨٣ ، ١٥،١٧٩،٢٦٠)

لنأخذ من كلام ابن هشام في كتاب ''مغني اللبيب'' ما ينقض رأيه السابق في جملة الشرط. فعند مناقشته لتفسير ابن مالك والزمخشري لآية من سورة الأعراف (الآية ٩٥)، يقول: ''وتُعدّ 'لو' وما في حيزها جملة واحدة، إما فعلية أو اسمية، وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً'' .

في هذه الآيات، جاءت جملة الشرط على سبيل الاعتراض. وبما أن جملة الاعتراض عند ابن هشام تُعدّ تامة الفائدة، فقد اعتبر جملة الشرط كذلك، مصنفاً إياها إما اسمية أو فعلية. إذًا، ما المانع من تأويل كل جملة شرطية بردها إلى بنيتها العميقة؟ فمثلاً، جملة ''إن تأكل طعامك تنمُ سريعاً'' يمكن تأويلها إلى: ''إنَّ أكل الطعام يساعد على النمو السريع''.

وفيما يخص تقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى، يقول ابن هشام: ''الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، زيد أبوه قائم، والصغرى هي: الجملة التي تخبر عن المبتدأ في المثالين''. وبذلك، تتكون الجملة الكبرى من جزء مفرد وآخر مركب، لا تكتمل فائدتهما إلا باجتماعهما، وهذا مشابه لبنية أسلوب الشرط، إلا أن كلا جزأيه مركبان.

لذا، يرفض هذا البحث عدم ربط الجملة بتحقيق الفائدة في تعريف ابن هشام ومن تبع رأيه، إذ ''تتعلق الإفادة باستقلال الجملة وعدم حاجتها إلى تكملة معناها'' ، مما يعزز مفهوم الجملة كوحدة للكلام، أو ''قاعدة الحديث'' وفقاً لتفسير ابن جني .

إذا كان ابن هشام وتابعوه قد قيدوا الجملة في تعريفها بالإسناد، فقد قيدها ابن جني بالإفادة حين قال: ''كل لفظ مستقل بنفسه مقيد بمعناه'' . وبذلك، اعتمد الأول الأساس اللغوي في تحديد الجملة، بينما اعتمد الثاني الأساس الدلالي.

(د. فكري عبد المنعم ، ١٩٦٥، ص٤٣٣)

لم يختلف المحدثون العرب في تقييد الجملة بالإفادة، ولكن كثيراً منهم لم يغيروا تعريف الجملة عن ذلك الذي قدمه القدماء، رغم محاولاتهم تبسيط المفهوم وحل إشكالية الترادف بين الكلام والجملة .

يقول د. إبراهيم أنيس: ‘‘إن الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر’’ .

من هنا، يرى البحث أن الجملة هي وحدة لغوية تتكون من عناصر لفظية مرتبطة بعلاقات نحوية ودلالية، وتفصح عن معنى مستقل. إذن، ‘‘قوام حد الجملة في العربية هو كيفية تركيبها ونوع العلاقة الفاصلة بين ما تتكون منه من عناصر أساسية. وقد لا يبدو هذا الحد كافيًا لحصر الجملة في الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، لكن ينبغي أن يُنظر إليه على أساس أنه يشير إلى المكونات الدنيا’’.

ونظراً لأن الاتجاه الغالب في الدرس اللساني الآن هو البحث في كيفية بناء الجملة بدلاً من تحديد ماهيتها ، سننتقل للحديث عن مكونات الجملة وفقًا لابن هشام.

(د. عبد القادر المهيري ، ١٩٩٧ ، ص٣٥)

*** مكونات الجملة**

تعتمد الجملة في تكوينها على الإسناد المكون من ركنين: المسند والمسند إليه. ورغم أن ابن هشام لم يصرح بذلك بشكل مباشر، إلا أن تعريفه للجملة، الذي ذكر فيه: ‘‘عبارة عن الفعل وفاعله ... والمبتدأ والخبر ... وما كان بمنزلة أحدهما’’، يوضح هذه العلاقة.

يعد الإسناد عنصراً أساسياً في النحو العربي، وهو ضروري لتكوين الجملة؛ لأن المفردات بدون الإسناد لا تكون أكثر من أصوات غير معربة.

ومن هنا، يرى بعض الباحثين المحدثين أن ‘‘الجملة هي أساساً ما يمكن تسميته بالعقدة الإسنادية أو النواة الإسنادية في العربية، للإسناد ركنان: مسند ومسند إليه، ويتضح هذا من قول الرضي: ‘‘الإسناد هو رابطة ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه’’ .

(د. محمد حماسة ،٢٠٠٦، ص٢٥)

ولأهمية الإسناد في تكوين الجملة العربية، خصص سيبويه باباً في كتابه أسماه ‘‘باب المسند والمسند إليه’’، وعرّف ركني الإسناد بأنهما: ‘‘ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً. من ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، مثل قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله’’ .

إذن، العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة لزومية، حيث تعتمد وظيفة المفردات داخل الجملة. فالمسند إليه هو الفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، والمبتدأ وما أصله مبتدأ (مثل

اسم كان وإن وأخواتها) في الجملة الاسمية. في المقابل، فإن المسند هو الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية.

يرفض بعض الدارسين المحدثين شرط الإسناد في تكوين الجملة العربية، مدعين أنه توجد نماذج تركيبية تفتقر إلى أحد ركني الإسناد أو كليهما. مثل: ''معاذ الله''، ''سبحان الله''، أو ''لا أمل''، ''شكراً''، ''عفواً''، حيث لا يظهر الإسناد بشكل كامل.

(د. عبد العزيز عتيق ، ١٩٩١، ص ١٤٧)

يقول د. حماسة: ''لا ننكر الإسناد، فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة، لكن هذا لا يعني أن كل جملة مفيدة يجب أن تحتوي على الإسناد. علينا أن نعترف بوجود جمل غير إسنادية، وكذلك جمل ذات طرف واحد تؤدي معنى تاماً بناءً على الواقع اللغوي'' .

كما يعترض د. شعبان صلاح على تأويلات النحاة التي تقوم على تقدير محذوف في مثل أساليب التحذير والإغراء والنداء، قائلاً: ''عندما واجه النحاة هذه الأمثلة، أعملوا فيها منطقهم وتأويلاتهم، رغم أن المعنى لا يحتمله وسياق الحديث يأباه'' ويرجع موقفهم هذا إلى تأثرهم بأحكام المنطق في بحوثهم اللغوية

يبدو أن هؤلاء الرافضين لشرط الإسناد يرون الجملة بوصفها وحدة لغوية مستقلة تفيد معنى تامًا، لكن هل تقدير محذوف للجملة أحادية الإسناد لا يُعتبر عودة إلى البنية العميقة للجملة؟ فمثلاً، في ''لا أمل''، تكون بنية الجملة العميقة ''لا أمل موجود''، حيث يتم حذف الخبر لتجنب اللبس وتمام الإفادة.

هذا يطرح تساؤلاً مهماً: هل تقتصر مكونات الجملة على المسند والمسند إليه فقط، أم أن هناك عناصر أخرى تشكل بنية الجملة؟

(د. تمام حسان ، ١٩٧٧، ص٢٢)

اعتبر القدماء أن الإسناد هو عماد الجملة، بينما اعتبروا المفعولات، التوابع، التمييز، والحال كعناصر ثانوية أو ''فضلة''. وقد قسموا مكونات الجملة إلى قسمين: الأول هو ما لا يمكن الاستغناء عنه ويجب أن يتحقق في كل جملة، وأطلقوا عليه اسم ''العمدة''، بينما القسم الثاني يمكن الاستغناء عنه ولا يُشترط وجوده في جميع الجمل، وأطلقوا عليه اسم ''الفضلات''، أي أنه يشمل المكملات التي تضيف المعنى وتتممه. كما يقول ابن يعيش: ''ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده.

(أبو الحسن علي بن يعيش ، ٢٠٣/١)

وقد خصص السيوطي كتابه الأول في ''الهمع'' لدراسة ''عمد الجملة''، بدءًا بتعريف ''مقام اللفظ''، بينما خصص كتابه الثاني للفضلات، لكنه لم يقدم لها تعريفًا كما فعل مع ''العمدة''.

إلا أن استخدام مصطلحي ''العمد'' و''الفضلات'' في مكونات الجملة يعتبر تصنيفًا شكليًا قد يغفل البُعد الدلالي. فبعض الفضلات قد تكون ضرورية لفهم المعنى بشكل كامل، مثل الحال في قوله تعالى: (وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ) [الشعراء / ١٣٠]، والنعت في قوله تعالى: (بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ) [الشعراء / ١٦٦].

(د. محمد عبادة ، ١٩٥٤، ص٣٤)

في هذين المثالين القرآنيين، لا يكتمل المعنى بدون الحال في الآية الأولى والنعت في الآية الثانية، مما يجعل من الصعب تصنيف هذه العناصر كـــ ''فضلات'' أو ''صلة''، خاصة في سياق النص القرآني.

مما دفع بعض الباحثين المحدثين إلى تقديم رؤية جديدة لمكونات الجملة لا تخرج – في ظاهرها – عن الإطار التراثي، وتعتمد على الفعل وشبهه من المصدر.

المصدر المشتق – المحض – يُعد المحور الأساسي للجملة أو نواتها من الناحية التركيبية. وحول هذا الفعل تدور مجموعة من المتعلقات التي تُظهر دلالته على الحدث، ومن بينها: من صدر عنه الفعل، ومن وقع عليه، والزمن والمكان المرتبطان به، ودرجته، ونوعه، والحال التي يتم فيها، علته، وعدده. وإذا ظهر في هذه المتعلقات فعل آخر، يصبح محورًا ثانويًا تتجاذب إليه متعلقات جديدة، بحيث تدور هذه المتعلقات في فلك المحور الأول (الذي يُعتبر محورا رئيسيًا للجملة). هكذا تظل هذه الرؤية الجديدة، رغم تجديدها، وفية لتصور التراث اللغوي العربي في تحليل مكونات الجملة.

كما تنبه التراث اللغوي إلى تنوع المسند والمسند إليه في اللغة العربية، حيث لم يلتزما دائمًا هيئة واحدة، سواء كانت فعلية أو اسمية. فهل كان هذا التنوع هو ما دفعهم إلى تقسيم الجملة.

*** نتائج البحث**

١- الانحرافات التركيبية تعتبر أداة فعالة في اللغة العربية، سواء في النصوص الأدبية أو في التواصل اليومي.

٢- تسهم هذه الظواهر في إثراء اللغة وتساعد في بناء الجمل بشكل غير تقليدي لكن فعال، وتلعب دورًا كبيرًا في تطور اللغة عبر العصور.

٣- التطور التاريخي للانحرافات اللغوية

لانحرافات التركيبية في الشعر والأدب: أظهرت النتائج أن الانحرافات التركيبية تلعب دورًا مهمًا في الشعر والأدب العربي، حيث يسهم الكتاب والشعراء في تعديل البنية النحوية لتحقيق الإيقاع أو لتأكيد المعاني المجازية، مما يضفي على النص بعدًا جماليًا مميزًا

٤- التأثير على فهم المعنى: الانحرافات التركيبية، رغم ما قد تثيره من لبس أو غموض، تساهم في إعطاء النصوص بعدًا آخر في تفسير المعاني. تم توثيق العديد من الحالات التي يحدث فيها الانحراف النحوي لخلق تباين دلالي أو لزيادة التأثير البلاغي.

٥- الانحرافات في اللهجات العربية: لوحظ أن اللهجات العربية تحتوي على نماذج متكررة من الانحرافات التركيبية التي تختلف عن القواعد النحوية الفصحى. تُعتبر هذه الانحرافات جزءًا من التنوع اللغوي في المنطقة العربية، مما يضيف طبقات من التعقيد للبحث في التركيب اللغوي.

٦- مواكبة التطورات اللغوية الحديثة: مع تطور اللغويات الحديثة، يظهر أن الانحرافات التركيبية تلعب دورًا في تفسير التحولات النحوية التي تحدث في اللغة عبر الزمن. من خلال دراسة هذه الانحرافات، يمكن ملاحظة كيفية تغيّر العادات اللغوية في سياقات اجتماعية وثقافية معينة.

التراث اللغوي الرؤية الجديدة

مسند + مسند إليه + فضلة فعل + متعلقات

مفعول (به / فاعل

مطلق / لأجله ...)

حال مفعول به

ظرف (مكان / زمان) ظرف (مكان / زمان)

تابع حال

علة (مفعول لأجله)

درجة الفعل (مفعول مطلق)

٧- التحديات المنهجية في دراسة الانحرافات: أظهرت الدراسة أن هناك تحديات منهجية كبيرة في تحليل الانحرافات التركيبية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد ما إذا كانت التغييرات تمثل انحرافًا فعليًا أو مجرد تحول طبيعي في استعمال اللغة

*** الخاتمة**

تعدّ الانحرافات التركيبية في اللغة العربية ظاهرة لغوية مميزة تعكس مرونة اللغة وقدرتها على التكيف والتفاعل مع مختلف السياقات الأدبية والتداولية. من خلال هذا البحث، تم التوصل إلى أن هذه الانحرافات تمثل تجليات للتنوع والتطور اللغوي، وهي لا تقتصر على كونها مجرد إخلال بقواعد النحو، بل هي أيضًا أداة بلاغية وفنية تُستخدم لتحقيق أغراض متعددة مثل التوكيد، والإيجاز، والتركيز على المعنى، أو خلق تأثيرات جمالية في النصوص الأدبية.

إن الانحرافات التركيبية ليست مجرد خروج عن القواعد النحوية الصارمة، بل هي عملية تعبيرية تتيح للمتكلم أو الكاتب حرية في تشكيل الجمل والتراكيب بشكل يتناسب مع احتياجاته اللغوية أو الأدبية. وقد تم التطرق إلى عدة أنواع من هذه الانحرافات مثل تقديم وتأخير الجمل، واستخدام التراكيب الفعلية والاسمية بطرق غير تقليدية، وظهور بعض الظواهر مثل الجمل المعترضة، واستخدام الأدوات الاستفهامية أو الشرطية بطريقة غير مألوفة.

أظهرت الدراسة أن هذه الانحرافات تلعب دوراً مهمًا في تطور اللغة العربية، إذ تساهم في خلق توازن بين القواعد النحوية والمرونة اللغوية. وقد يتفاوت تأثير هذه الانحرافات باختلاف الأنماط اللغوية، فبينما قد يراها البعض خروجًا عن المألوف، يعتبرها البعض الآخر وسيلة لتحقيق التجدد والتطوير في اللغة.

كما أثبت البحث أن الانحرافات التركيبية في اللغة العربية ليست ظاهرة جديدة، بل هي جزء من إرث طويل يعود إلى العصور الكلاسيكية، حيث ظهرت في النصوص الأدبية والشعرية بشكل بارز، ولا تزال مستمرة في العصر الحديث بأشكال جديدة. ولكن، يبقى السؤال قائمًا حول مدى تأثير هذه الانحرافات على فهم المعنى المقصود في النصوص، وكيف يمكن استخدامها بشكل سليم دون أن تؤثر سلبًا على الفهم اللغوي.

وفي الختام، فإن دراسة الانحرافات التركيبية في اللغة العربية تعدّ من الموضوعات المهمة التي تكشف لنا عن قدرة اللغة على التأقلم مع التحولات الفكرية والثقافية. إن التعرف على هذه الانحرافات وفهمها يسهم في إثراء معرفتنا باللغة العربية وقواعدها، ويمكن أن يكون أداة فعالة للكتّاب والمتحدثين لاستخدام اللغة بطريقة مبتكرة دون المساس بجمالها ودلالتها

*** المراجع**

أبو الحسن علي بن يعيش ، شرح المفصل ،مكتبة الايمان ، بيروت ، ١٩٨٠

أبو الفتح عثمان بن جني ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥

أبو بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ، شرح ابن عقيل ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٦

بنية الجملة العربية بين التحليل والتنظير ، المنصف عاشور، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث : د. حماسة ،الخلاصة النحوية : د. تمام حسان

جلال الدين السيوطي ، كتاب شرح الشافية ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥

الخطيب الشربيني ، كتاب التعريفات ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧

د. تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧

د. عبد العزيز عتيق ، كتاب من الكلمة الي الجملة ، دار العلم للملايين ، ١٩٩١

د. عبد القادر المهيري ، نظرات في التراث اللغوي ، دار الشروق ، ١٩٩٧

د. محمد حماسة ، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٦

د. محمد عبادة ، الجملة العربية، دار المعارف للنشر والتوزيع ، ١٩٥٤

د. محمود عبد السلام شرف الدين ، الاعراب بين الشكل والنسب ، دراسة تفسيرية ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧

د.تمام حسان :، طبيعة الكلام ووظيفة ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، ١٩٧٧

د.فكري عبد المنعم ، مرحلة الوضوح والتفريق الحاسم بين الكلام والجملة ، ١٩٦٥

عبد الرحمن بن محمد بن عابدين ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣

عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، دار القدس للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٢

العلامة السيوطي ، كتاب الهمع ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨

مجدي وهبة ، كامل ياسين، معجم المصطلحات العربية في اللغة والادب ،مكتبة لبنان ، ١٩٨٤

مجموعة من الباحثين أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة

محمد الداهي : طبيعة مفهوم الكلام ووظيفة ، فردينان دي سوسير : محاضرات في علم الانسان ، فردينان دوسوسير : تأصيل علم اللغة الحديث ، ١٩٧٠

د. محمد علي الخولي ، معجم اللغة النظري ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩١